السياسة العسكرية البريطانية في جنوب اليمن

(١٨٣٩ – ١٩٦٧م)

☜ إعـــداد

د. محمود علي محسن السالمي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المشارك، جامعة عدن

مدير مركز عدن للدراسات والبحوث التاريخية والنشر

Abstract:

Since its occupation of Aden in 1939, Britain has been keen not to intervene directly in the affairs of the south and not to be involved in its long-standing tribal disputes. However, political developments in the region have prompted it to abandon that policy. The return of the Ottomans to northern Yemen in 1972, and their attempt to control southern areas, led the British to conclude protection agreements with most of the leaders of the South. Imams, who succeeded the Turks in the north, forced them to establish local military units to repel their southern ambitions.

The circumstances that followed World War II, which resulted in the loss of many British property, as well as the importance of Gulf Arab oil, led to more military interest in Aden, which in the mid-1960s became the most important British military base in the Middle East. However, the general conditions in the south on the one hand, and in Britain on the other, forced them to leave the south in November 1967.

مدخل:

حرصت السلطات البريطانية منذ بداية احتلالها لعدن في ١٣ يناير ١٨٣٩، على عدم التدخُّل في شؤون المناطق الداخلية المحيطة بها، وعدم التورُّط المباشر في نزاعاتها القبلية المزمنة، إلا بالقدر الذي يتفق مع مصالحها، فقد كانت تلك النزاعات لا تعنيها إلا فقط عندما كانت تهدد سلامة الطرقات التجارية التي كانت تربط تلك المناطق بعدن[١]. وقد راهن البريطانيون من الناحية الأمنية والعسكرية، منذ الأيام الأولى لسيطرتهم على عدن، ليس فقط على قواتهم العسكرية التي كانت محدودة العدد، وإنما على تحركاتهم السياسية التي هدفت إلى مهادنة القبائل الجنوبية المحيطة بعدن وشراء ودها بالمال. وكانت اتفاقيات السلام والصداقة التي أبرمت مع زعماء تلك القبائل، والتي كانت أولاها مع مشيخة العقارب القريبة من عدن في ١٨٣٩/١/٣١م، وثانيتها مع العبدلي في الشهر التالي[٢]، ترجمة لتلك السياسة. وبالنظر إلى الظروف العامة التي كانت تحيط بالبريطانيين في عدن، فإن تفسير الأسباب التي دفعتهم إلى اعتماد سياسة بذل الأموال عوضاً عن القوة العسكرية، لشراء الاستقرار في المدينة، ليست عصية الفهم.

فحكومة الهند البريطانية، التي كانت تشرف على عدن، والتي كانت تمر حينها في أزمةٍ ماليةٍ وسياسيةٍ، كان يهمها من وراء السيطرة على عدن الهدف التجاري أكثر من أي هدفٍ آخر[٣]، ولذلك سعت إلى تجنب أي خسائر أو التزاماتٍ ماليةٍ جديدةٍ تترتب على تلك السيطرة، وشجعت المقيم السياسي في عدن على الاستعانة بالقبائل الموالية ضد القبائل المعادية[٤]، بدلاً من

الاعتماد على طلب التعزيزات العسكرية. وفضلاً عن ذلك، لم يواجه البريطانيون في عدن من قبائل وكيانات الداخل أي تهديدٍ جديٍّ، فنظام حكم الأئمة الذي كان أكبر كيانٍ سياسيٍّ في اليمن، كان في حالةٍ شديدة الضعف، ومشغولاً حينها في نزاعه مع حاكم عسير الذي بسط سلطته على بعض جهات تهامة بعد خروج القوات المصرية منها في سنة ١٨٤٠م، والأكثر من ذلك أن الإمام حاول في العام التالي، التقرب من البريطانيين في عدن، والحصول على مساعدتهم، لتعزيز موقفه أمام خصمه الإدريسي(٥). وهكذا فقد ساعد بقاء بريطانيا بعيداً عن الإدارة المباشرة لشؤون المناطق الداخلية، في تخفيف التزاماتها المالية والعسكرية، ووفر لها مرونةً أكبر في التعامل مع قبائل وكيانات الداخل.

الإجراءات العسكرية البريطانية في جنوب اليمن بعد احتلال عدن:

لقد تركت بريطانيا قبائل الجنوب غارقةً في نزاعاتها الداخلية، حتى وإن كانت تلك النزاعات على مقربةٍ من حدود مستعمرتها في عدن، طالما أنها لا تهدد أمنها فيها، أو سلامة الطرقات التجارية التي تربطها بمناطق الداخل، فلم تتدخل السلطات البريطانية في عدن مثلاً عندما شن العوالق هجوماً كبيراً على لحج في شمال عدن في سنة ١٨٤٧م(٦). لكنها تدخلت ضد السلطان الفضلي عندما قاد هجوماً مماثلاً على لحج في سنة ١٨٦٥م، بسبب قيام رجال قبائله بنهب المسافرين في الطريق الذي يربط عدن بلحج، ووجهت إليه قوةً عسكريةً لم تكتف بإجباره على الانسحاب من أطراف لحج فحسب، بل لاحقته إلى داخل بلاده ودمرت فيها عدة قرى منها "الكود" و"عمودية" قبل عودتها إلى

عدن[٧]. وعندما كرر اعتداءه على الطريق العام في السنة التالية وجه إليه البريطانيون حملةً تأديبيةً أخرى من البحر، فدكت ميناء "شقرة" وهدمت جميع قلاعه[٨].

ولم يتهاون البريطانيون، حتى مع سلطان لحج، الذي حرصوا باستمرار على إرضائه، عندما تعلق الأمر بشؤون الطرقات وتموين عدن، إذ وجهوا إليه في سنة ١٨٥٨م حملةً تأديبيةً قاسيةً بسبب فرضه ضرائب زائدةٍ على البضائع التي كانت تمر عبر بلاده[٩]، وعلى مياه الشرب التي كانت تدخل من منطقة "الشيخ عثمان" التابعة لسلطنته إلى عدن[١٠].

وكان البريطانيون قد مارسوا ضغوطاً مختلفةً على الخارجين عن طوعهم، ففضلاً عن قطع المرتبات، وتوجيه الضربات العسكرية، حرضوا، وفق سياستهم المشهورة (فرق تسد)، القبائل الموالية لهم ضد القبائل الخارجة عن سيطرتهم، فمثلاً حرضوا العوالق السفلى، والعوالق العليا، ضد الفضلي عندما كانوا غير راضين عن مواقفه، ومارسوا عليهم ضغوطاً لمنعهم من التعاون أو التعامل معه[١١]. وعموماً فقد كان من نتائج الإجراءات العسكرية والأساليب الأخرى، التي استخدمتها السلطة البريطانية في عدن لتعزيز أمن الطرقات، ليس تراجع زعماء القبائل المجاورة لعدن عن التعرض لتلك الطرقات فحسب، بل وتنافسهم في إظهار النوايا الحسنة تجاه البريطانيين.

وكان ذلك التقدم الذي حققته السلطات البريطانية في عدن، في علاقتها مع زعماء قبائل الجنوب المحيطة بعدن، قد شجعها على الانتقال بالعلاقة معها من مرحلة الاتصال غير المباشر، التي كانت تتم عبر سلطان لحج[١٢]، إلى

مرحلة الاتصال المباشر، وتجدر الإشارة إلى أن التحرك البريطاني باتجاه الاتصال المباشر بحكام المنطقة، كان قد ترافق مع نمو النشاط التجاري الذي أخذ يدب في ميناء عدن، فبعد أن ألغت حكومة الهند رسومه الجمركية وجعلته ميناء حراً في سنة ١٨٥٠م[١٣]. سارع إليه التجار الأجانب بمن فيهم الأوربيون، وانتقل إليه الكثير من تجار ميناء "المخا"[١٤]، وتجار الموانئ المجاورة في جنوب البحر الأحمر، التي اعترتها حالةً من الضعف والتدهور نتيجةً لتحول التجارة إلى عدن[١٥].

ولتهيئة الظروف لمزيدٍ من النشاط التجاري لميناء عدن مع مناطق الداخل، وسع البريطانيون مساحة اهتمامهم بأمن الطرقات حول عدن، فبعد أن كان اهتمامهم يقتصر على الطرقات المرتبطة ارتباطاً مباشراً بعدن، مثل مناطق: العبدلي، والفضلي، والعقربي، امتد اهتمامهم إلى الطرقات الأبعد من ذلك، لاسيما التي كانت ترتبط عدن بمناطق شمال اليمن. فعملوا كل ما في وسعهم لدفع القبائل التي تعودت على العبث بأمن الطرقات في اطراف لحج الشمالية والغربية مثل: قبائل الصبيحة، والحواشب، والقطيبي، إلى وضع حد لاعتداءاتها، إما من خلال قطع المرتبات والهبات المالية التي كانوا يقدمونها لزعماء تلك القبائل، كما حدث مع السلطان الحوشبي في ١٨٦٩ م، بسبب تكرر اعتداءاته على الطريق التي تربط عدن ولحج بتعز، أو من خلال معالجة القضايا والخلافات التي كانت تدفع إلى مثل تلك الأعمال، مثل النزاع بين العبادل والحواشب على منطقة "زائدة"[١٦]، أو من خلال استعمال القوة العسكرية، عندما كانت لا تجدي الأساليب الأخرى، مثل تلك الحملات

العسكرية التي شنتها السلطات البريطانية في عدن في سنتي(١٨٧٠م،١٨٧١م) على عشيرة المناصرة في الصبيحة، التي دأبت على التعرض للطرقات العامة[١٧]. لكن على الرغم من أن تلك الحملات كانت تنجح في إجبار تلك القبائل على الإذعان لسلطة عدن، إلا أنها بشكلٍ عام كانت لا تخضعها لسيطرةٍ أمنيةٍ حقيقية[١٨].

السياسة العسكرية البريطانية في الجنوب بعد عودة العثمانيين للشمال:

كانت عودة العثمانيين إلى مناطق اليمن الداخلية في سنة ١٨٧٢م على أثر الأهمية التي اكتسبتها الملاحة بالبحر الأحمر، بعد افتتاح قناة السويس في سنة ١٨٦٩م [١٩]، قد أزعجت البريطانيين في عدن، ودفعتهم للتغلغل بنفوذهم في المناطق الداخلية لجنوب اليمن، لمواجهة خطر التهديد العثماني.

وكان العثمانيون الذين يدعون حقهم التاريخي في السيادة على الجزيرة العربية قد تطلعوا، منذ :جاحهم في السيطرة على شمال اليمن في سنة ١٨٧٢م، إلى مناطق جنوبه، بما فيها عدن[٢٠]. فتقدموا في العام نفسه، عبر منطقة "قعطبة" الشمالية، إلى إمارة الضالع الجنوبية، التي تربطها اتفاقية صداقة مع السلطات البريطانية في عدن، واحتلوا معظم أراضيها، وعزلوا حاكمها من دون أن يلتفتوا إلى الاعتراضات البريطانية[٢١]. وفي السنة التالية ١٨٧٣م، انتهز العثمانيون فرصة استعانة السلطان الحوشبي بهم، في أثناء نزاعه مع السلطان العبدلي حول مياه "زائدة"، فوصلت إليه قوة عسكرية تركية أدخلت بلاده وجزءاً من "زائدة" تحت النفوذ العثماني[٢٢]، ثم تقدمت تلك القوة إلى أراضي العلوي، المجاور للحوشبي، وأجبرته كذلك على طاعتها[٢٣].

واكتسب توغل القوات العثمانية في جنوب اليمن، بعداً خطيراً، عندما أخذ يقترب من عدن، ففي سنة ١٨٧٣م انتهزت تلك القوات الخلافات الدائرة داخل الأسرة الحاكمة في لحج[٢٤]، فتقدمت قوة صغيرة منها إلى داخل "الحوطة" عاصمة سلطنة لحج، بعد أن استعان بها أخوي السلطان العبدلي، ولم يستطع البريطانيون الذين لم تكن لديهم قوات عسكرية كافية في عدن؛ إيقاف ذلك التوغل العثماني. وعوضاً عن ذلك استخدموا نفوذهم السياسي والدبلوماسي في الضغط على الحكومة العثمانية، فكان من نتائجه أن أمر الباب العالي والي اليمن بسحب الجنود الأتراك من أراضي القبائل الجنوبية التي تربطها معاهدات صداقة مع بريطانيا[٢٥]، وهي المناطق التي عرفت في المعاملات الدبلوماسية بين البريطانيين والعثمانيين، بالنواحي (الكانتونات) التسع، وهو اصطلاح ظل قائماً لمدةٍ طويلةٍ، على الرغم من أن عدد القبائل التي دخلت فيما بعد في علاقات تعاهديه مع البريطانيين تجاوز ذلك العدد بكثير[٢٦].

بيد أن ذلك الحل الدبلوماسي لم ينه النزاع بين الدولتين على جنوب اليمن، إذ اتجهت أنظار السلطنة العثمانية إلى المناطق الشرقية من الجنوب، التي لم تدخل بعد في معاهدات سلام وصداقة مع البريطانيين. وقد أقلق ذلك الأمر السلطات البريطانية في عدن مرة أخرى، فعملت على تكثيف اتصالاتها بسلاطين تلك المناطق (الواحدي، حضرموت، المهرة)، لدفعهم إلى تفويت الفرصة التي كان يبحث عنها العثمانيون هناك. وفي كل الأحوال فقد دفعت التهديدات العثمانية المستمرة للمصالح البريطانية في الجنوب، إلى اتخاذ بريطانيا عدة خطواتٍ عمليةٍ رأت أنها ضرورية، لإبعاد خطر التهديدات العثمانية المستمرة عن جنوب اليمن.

فقد عمل البريطانيون في عدن، على بسط سيطرتهم على الأراضي المحيطة بعدن، لضمان حماية المدينة والميناء من أي هجومٍ عثمانيٍّ محتمل من جهة الداخل، فنجحوا، بعد أن استعملوا أساليب الترغيب والترهيب في شراء منطقة الشيخ عثمان في شمال عدن من السلطان العبدلي في سنة١٨٨٢(٢٧)، وكذلك المنطقة المجاورة لها من جهة الغرب حتى عدن الصغرى (البريقى) من الشيخ العقربي في سنة ١٨٨٨م (٢٨).

وخوفاً من أن توفر النزاعات الداخلية في الجنوب مبرراً لبعض زعماء القبائل للاستعانة بالقوات العثمانية، كما حدث في الحواشب ولحج، عملت السلطات البريطانية في عدن، على حلحلة الكثير من تلك النزاعات المحلية. ففي سنة ١٨٨١ م تدخل المقيم السياسي في عدن لحل مشكلة الحدود بين الفضلي والعبدلي(٢٩)، ومشكلة أراضي "زائدة" بين العبدلي والحوشبي(٣٠). وحاول في سنة ١٨٧٦م حل مشكلة مياه "النازعة" في أبين بين الفضلي واليافعي(٣١). وتدخل في سنة ١٨٨٦م لحل الخلاف الذي حدث بين العوالق العليا والفضلي بسبب بناء حصن على الحدود بينهما(٣٢). وتدخل كذلك في سنة ١٨٨٣ م لوقف هجوم العوالق السفلى على الفضلي(٣٣). وأجبر العبدلي في سنة ١٨٨٧م على الانسحاب من الأراضي التابعة للعقربي(٣٤).

كما تدخلت السلطات البريطانية كذلك، في النزاعات القائمة حينها في حضرموت، بين الكثيري والقعيطي، وبين القعيطي والكسادي، ولم تلتزم الحياد في ذلك التدخل، وإنما انحازت لمصلحة الحكام الأكثر ولاءاً، ففي سنة ١٨٨١م أجبرت الكسادي على التنازل عن المكلا وبروم لصالح القعيطي(٣٥). وفي سنة

١٨٨٤ م وجهت تحذيراً للسلطان الكثيري عندما شرع في الإعداد لحملة عسكرية لإعادة سيطرة آل كثير على الشحر والمكلا، وأعلنت أنها لن تنظر بعين الرضا لأي هجومٍ من ذلك القبيل، وأنها عند الضرورة سترسل سفينةً لمساعدة القعيطي[٣٦].

وعملت السلطات البريطانية في عدن على تشجيع بعض السلاطين والأمراء الموالين لها، على ضم المناطق القبلية الخارجة عن السيطرة مثل: الصبيحة، والقطيبي، بهدف تدعيم الاستقرار في تلك المناطق، ففي سنة ١٨٨١م شجعت السلطات البريطانية في عدن سلطان لحج على ضم قبائل الصبيحة إلى سلطته[٣٧]. غير أن ذلك الوضع لم يدم طويلاً[٣٨].

وفي إطار تلك السياسة البريطانية، شجعت حكومة عدن في يوليو ١٨٨٤م أمير الضالع على مد سيطرته على قبيلة أهل "قطيب" وغيرها من قبائل ردفان، التي كانت تتعرض باستمرار للطريق العام التي كانت تربط عدن بالضالع، وأسندته لذلك الغرض بفرقةٍ عسكريةٍ بريطانيةٍ، ولكن على الرغم من أن القوة التي قادها أمير الضالع إلى تلك المناطق، قد أجبرت مشايخها في نهاية المطاف، على تقديم الطاعة[٣٩]، إلا أن تلك الطاعة ظلت طاعةً شكليةً، ولم ترتبط بأي قدر من السلطة الفعلية لأمير الضالع على تلك القبائل.

اتفاقيات الحماية العسكرية:

دفع التهديد الذي مثله العثمانيون في شمال اليمن بالبريطانيين الذين كانوا يفرضون نفوذهم على جنوبه، إلى الانتقال بعلاقتهم بزعماء مناطق الجنوب من مرحلة معاهدات السلام والصداقة، إلى مرحلة الحماية العسكرية.

فبعد التوغل العثماني الذي حدث في بعض مناطق الجنوب، كتب مساعد المقيم السياسي في عدن "هنتر Hunter"، لحكومة الهند قائلاً: "ليس لدينا أسانيد دبلوماسية قوية ترتكز على حقوق تكفلها معاهدات يمكن أن نعتمد عليها... وإذا ما عقدت معاهدات مع قبائل العبدلي، والفضلي، والعقربي يتم بمقتضاها وضع تلك القبائل تحت الحماية البريطانية، فسيكون من الصعب على العثمانيين التدخل في شؤون هؤلاء الرؤساء" (٤٠).

وكانت الحماية البريطانية، في ذلك الوقت لا تمثل حاجةً بريطانيةً فحسب، بل ومطلباً محلياً، فزعماء المناطق الشرقية من الجنوب مثل "بلحاف" و"بيرعلي" أقلقتهم التحركات البحرية التي كان يقوم بها العثمانيون على مقربة من سواحل مناطقهم، وخوفاً من الدخول تحت السيادة العثمانية التي لن تترك لسلطاتهم أي قدرٍ من التأثير، فضل هؤلاء الزعماء الارتباط بالبريطانيين، الذين لا يتدخلون كثيراً في شؤونهم الداخلية، ولذلك طلبوا من المقيم السياسي في عدن الحماية العسكرية(٤١).

وشرعت بريطانيا في غضون تلك المدة في عقد سلسلة من المعاهدات مع حكام الجنوب، سمحت لها بعقد اتفاقيات الحماية معهم مقابل التزاماتٍ ماليةٍ ودفاعيةٍ معينة(٤٢). ومع أن "رايلي Reilly" يشير في كتابه "عدن واليمن"، إلى أن الحماية البريطانية على جزيرة "سقطرى" التي عقدتها في إبريل ١٨٨٦م مع سلطان المهرة، كانت أولى معاهدات الحماية البريطانية في جنوب اليمن(٤٣)، إلا إننا وجدنا في نصوص الاتفاقية المبرمة بين سلطان لحج والمقيم السياسي البريطاني في عدن، عند شراء البريطانيين لمنطقة الشيخ عثمان من

العبادل في فبراير ١٨٨٢م، ما يشير بوضوح إلى أول التزام بريطاني بالحماية في الجنوب، فقد ورد في البند السابع والأخير في تلك الاتفاقية الآتي: " تخضع أراضي السلطان فضل بن علي محسن وورثته وخلفائه للحماية البريطانية من تاريخ هذه الاتفاقية"(٤٤). ومهما يكن من أمر، فقد توالى بعد ذلك توقيع معاهدات الحماية المماثلة لتلك المعاهدة، مع زعماء الكيانات الأخرى في الجنوب، حتى وصلت إلى إحدى وثلاثين معاهدة. وقياساً بالمعاهدات والاتفاقيات السابقة التي عقدتها بريطانيا مع هؤلاء الزعماء (معاهدات السلام والصداقة وأمن الطرقات) فإن معاهدة الحماية تشبه تلك المعاهدات فقط في أنها غير مقيدةٍ بمدةٍ زمنيةٍ محددة، ولكنها بحسب تأكيد "رايلي Reilly" تفوقها في الأهمية(٤٥)، إذ وفرت للبريطانيين شرعية التدخل في شؤون تلك الوحدات القبلية المحمية، لاسيما في الجانب الأمني والشؤون الخارجية، من دون الحاجة إلى الاحتلال الفعلي للأراضي.

وقد تراجع الاهتمام العسكري البريطاني في الجنوب، مع تراجع نزاعهم مع العثمانيين الذين سحبوا قواتهم العسكرية من كل مناطق القبائل الجنوبية التي ارتبطت بعلاقات تعاهديه مع البريطانيين. ولاعتبارات اقتصادية، كان يهم البريطانيين استقرار الأوضاع الأمنية على الحدود، ولذلك رأوا في مسألة ترسيمها أفضل خيارٍ للسيطرة على تلك النزاعات، فحاول المقيم السياسي في عدن منذ مارس ١٨٧٧م السعي لإقناع العثمانيين على قبول مبدأ تنظيم تلك الحدود(٤٦)، إلا إن ذلك السعي لم يسفر عن أي نتيجةٍ. وفي سنة ١٩٠٢م تعدل موقف العثمانيين من مسألة الحدود بين مناطق نفوذهم ونفوذ

البريطانيين في اليمن، فقررت كل من الحكومة البريطانية والباب العالي الموافقة على تشكيل لجنةٍ مشتركةٍ لتخطيط تلك الحدود، وبدأت تلك اللجنة في السنة نفسها أعمالها على الأرض، وكانت البداية من منطقة الشيخ سعيد الواقعة في آخر الزاوية الجنوبية الغربية لليمن، وكان العمل على الأرض صعباً للغاية، ليس بسبب كثرة المنازعات القبلية التي لا تحصى في تلك المناطق، بل وبسبب طبيعتها الجبلية الوعرة[٤٧].

وتوقفت تلك اللجنة عن العمل في سنة ١٩٠٤م بعد أن وصلت بعملها إلى نقطة على وادي "بنا" تبعد قليلاً عن الجهة الشرقية من الضالع، وذلك بسبب صعوبة العمل في جهات جبال يافع الشاهقة من ناحيةٍ، وضعف السيطرة الفعلية لكل من العثمانيين والبريطانيين على قبائل المناطق التي تقع في جهة كل طرفٍ من ناحيةٍ أخرى، ولذلك تمّ الاتفاق بين الطرفين على استكمال رسم الحدود المتبقية على الخريطة، بالخط البنفسجي الذي بدأ عند آخر نقطةٍ لخط الحدود المخططة على الأرض، المعروف على الخريطة بالخط الأزرق، وتم رسم ذلك الخط على زاوية ٤٥ درجة في اتجاه شمال الربع الخالي، إلى أن وصل في نهايته إلى شبه جزيرة قطر، وهكذا أصبح الخطان الأزرق والبنفسجي يمثلان الحدود الفاصلة بين مناطق نفوذ الإمبراطوريتين في جزيرة العرب[٤٨]، وبمصادقة حكومتي البلدين على الاتفاقية في يناير ١٩١٤م، قننت الحدود لأول مرةٍ في تاريخ اليمن، وقُسّمت بشكل رسمي إلى شمال وجنوب.

السياسة العسكرية البريطانية في أثناء الحرب العالمية الأولى:

لقد تمكن العثمانيون الذين انضموا إلى الطرف المعادي لبريطانيا في الحرب العالمية الأولى، من الزحف بقواتهم العسكرية في سنة ١٩١٥م على أراضي عدد من المحميات البريطانية في جنوب اليمن، ولم يعجز البريطانيون عن توفير الحماية التي تعهدوا بها لحكام الجنوب فحسب، بل حتى في تقديم المساعدات العسكرية التي تمكن هؤلاء الحكام من مشاغلة ذلك الزحف، ولذلك لم يجد بعضهم من خيارٍ بعد فشلهم في الحصول على الحماية البريطانية، ومنهم السلطان الحوشبي، غير تقديم الطاعة والولاء للعثمانيين[٤٩] الذين توغلوا بسرعةٍ، وعلى التوالي في مناطق الأميري، والعلوي، والحوشبي، والعبدلي في لحج.

ووصل العثمانيون بنفوذهم خلال تلك السنة إلى أبواب عدن، عندما سيطروا على منطقة الشيخ عثمان التابعة لمستعمرة عدن، ومع أن التعزيزات العسكرية التي وصلت إلى عدن من الهند[٥٠] قد مكنت البريطانيين من الدفاع عن الشيخ عثمان إلا أنها لم تستطع أن تفعل شيئا يذكر لتلك المشيخات الجنوبية التي وقعت تحت الاحتلال العثماني، والتي ظلت تخضع له حتى نهاية الحرب، التي انتهت بهزيمة السلطنة العثمانية والدول المتحالفة معها، وانسحابها من الجزيرة العربية بموجب اتفاقية الهدنة في عام ١٩١٨م[٥١].

ومع أن العثمانيين لم يتمكنوا من تحقيق هدفهم الاساسي من الحرب، وهو السيطرة على عدن، لكنهم في كل الأحوال أصبحوا أسياد المنطقة الداخلية وبخاصة في شمال عدن، إذ فرضوا نفوذهم على معظم كياناتها، إما من خلال

سيطرتهم العسكرية المباشرة على تلك الكيانات، كما لاحظنا في الضالع والحواشب ولحج، وإما من خلال التفاهم مع زعماء بعض الكيانات الأخرى، التي خافت من أن تفقد سلطتها نهائياً على أيديهم إن لم تظهر مناصرتها لهم، مثل سلطنات: الفضلي، ويافع السفلى، ويافع العليا. ولا شك أن الوجود العثماني في مناطق المحميات البريطانية في جنوب اليمن، الذي استمر قرابة أربع سنوات، قد تسبب في إلحاق أضرارٍ كبيرةٍ بالبريطانيين في عدن، ففضلاً عن أنه تسبب في قطع الإمدادات التي كانت تصلهم من مناطق الداخل، فقد عرضهم لسخط زعماء الكيانات الجنوبية؛ بسبب عدم وفائهم بتنفيذ معاهدة الحماية التي عقدوها معهم، وقلل من هيبتهم في المنطقة.

وفي كل الأحوال، فقد كان الهدوء الشديد في علاقة العثمانيين في لحج بالبريطانيين في عدن طوال مدة الحرب، يثير الدهشة، ويدعو إلى الاعتقاد بأن كلاً منهما، على ما كانت له من صعوبات خاصة، قد وصل إلى قناعةٍ بتقبل وجود الآخر بجواره، واقتنع بما ملكت يداه. ويبدو أن البريطانيين في عدن، الذين عجزوا عن صد التوغل العثماني في المناطق المحمية، قد علقوا آمالاً على نتائج مرحلة ما بعد تلك الحرب، التي أنهت العمل باتفاقية ترسيم الحدود بينهم والعثمانيين في اليمن، فانطلقوا يفكرون في إمكان زحزحة تلك الحدود التي حملوها جزءاً من مسؤولية عجزهم عن توفير الحماية للكيانات الجنوبية، غير أن حكومة الهند التي كانت تشرف على عدن، لم تتحمس بعد الحرب لفكرة التوغل في الشمال.

السياسية العسكرية البريطانية بعد الحرب العالمية الأولى:

كانت حالة التوتر التي شهدتها علاقة البريطانيين بالإمام أحمد، الذي خلف العثمانيين في حكم الشمال، والذي رفض الاعتراف بالحدود التي وقعوها معهم قبيل الحرب[٥٢]، قد دفعت بالبريطانيين إلى اتخاذ جملةٍ من التدابير العسكرية، منها إنشاء أول تشكيل عسكري نظامي، في الجنوب في سنة ١٩١٨م عرفت باسم "الكتيبة الأولى" ضمت عدداً من الجنود والضباط المحليين إلى جانب القوات البريطانية، وكان عددها الإجمالي أربعمائة جندي وصف ضابط وضابط، ثم تم تسريحها من الخدمة عام ١٩٢٥م، ومرةً أخرى أنشأت السلطات البريطانية في سنة ١٩٢٨ عدداً من القوات النظامية المحلية أهمها: جيش "الليوي"، في المحميات الغربية، وجيش "البادية" في المحميات الشرقية، كما شيدت قاعدةً عسكريةً جوية في عدن في سنة ١٩٢٨م، عهد لها حماية عدن والمحميات من أي اعتداء[٥٣]، إلا أن توقيعهم على اتفاق صنعاء في سنة ١٩٣٤م، مع الإمام يحيى جعلهم يوقفون توسيعهم لتلك الفرقة خلال تلك المدة.

وتجدر الإشارة إلى أن قوامَ تلك الفرقة، بالنظر إلى المتطلبات الدفاعية التي كانت تحتاجها المحميات في ذلك الوقت، لم يكن كبيراً، فقوة جيش "اللوي" كان تعدادها في سنة التأسيس ٢٠٠ جندياً، و ٨ بغال و١١ جمل لحمل العتاد والمؤن، و ٣٧ جملاً للركوب[٥٤]. وعموماً فقد ربطت تلك القوة من الناحية الإدارية والعسكرية بسلاح الطيران البريطاني الذي أُسندت إليه حماية عدن ومناطق المحميات منذ سنة ١٩٢٨م[٥٥]. وظلت تلك الفرقة، إلى حد كبير، على ذلك الوضع ولم تشهد أي تطور إلا مع قيام الحرب العالمية الثانية، إذ أُدخل إليها البريطانيون -لأسباب مرتبطة بحساباتهم العسكرية أثناء الحرب-

فرقةً خاصة بالدفاع الجوي، وعدداً من السيارات والأسلحة الأوتوماتيكية، وأجهزة اللاسلكي، وتزايد عدد أفرادها مع الحرب حتى بلغ في سنة ١٩٤٥م، ١٨٠٠ فرداً، بينهم ٣٥ ضابطاً، منهم ٢٥ عربياً و ١٥ بريطانياً[٥٦]. وتضاعفت أهمية تلك الفرقة مع انتشار موجة الانتفاضات القبلية التي شهدتها المحميات في مرحلة الخمسينات، فقد اعتمد عليها البريطانيون وحكام المحميات اعتماداً كبيراً، في إخماد معظم تلك الانتفاضات. وشهدت تلك الفرقة تطوراً آخر في سنة ١٩٥٧م، وهي في المناسبة السنة التي بلغت فيها الانتفاضات القبلية في مناطق المحميات مبلغاً خطيراً، إذ تولى الجيش البريطاني مسؤولية الإشراف الكامل عليها، وأخضعها لنظمٍ عسكريةٍ حديثة تتماشى مع النظم المتّبعة في الجيش البريطاني.

وفضلاً عن جيش "الليوي" عملت بريطانيا ابتداءً من سنة ١٩٣٨م، على تأسيس قوةٍ قبليةٍ مسلحة غير نظامية، تولت مهمة حراسة الضباط السياسيين والمستشارين البريطانيين العاملين في المحميات، وكذلك حراسة حكام المحميات. وقد جرى تدريبها وتنظيمها على يد الضابط البريطاني المشهور "هاميلتون Hamilton" ونتيجة لدوره في إعداد ذلك الحرس الذي كان في بداية عهده لا يتجاوز المائة جندي عرف باسم "جنود هاملتون"[٥٧].

السياسة العسكرية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية:

في الوقت الذي تضاعف فيه أهمية عدن في نظر البريطانيين بعد الحرب العالمية الثانية، بعد أن خسروا كثيراً من مناطق نفوذهم في العالم، فقد تزايدت فيه المخاطر على وجودهم فيها، ولعل أبرز تلك المخاطر، تجدد النزاع مع حكومة الإمام على أراضي المحميات، لاسيما على شبوة التي عدها الطرفان واعدةً بالنفط.، وتعاظم تأثير المد القومي العربي المعادي للغرب، المدعوم من مصر ومن الاتحاد السوفيتي، وخطر الوضع السياسي الهش في المحميات، الذي كان ينذر بالفوضى، وتصاعد حركة الاحتجاجات النقابية والحزبية في عدن، ضد الوجود الاستعماري البريطاني.

ولذلك كله أقدم البريطانيون على سلسلةٍ من التدابير والإجراءات السياسية والعسكرية، هادفين من ورائها: إبعاد عدن عن تلك التهديدات من جهةٍ، ودعم وجودهم فيها لأطول وقتٍ ممكنٍ من الجهة الأخرى[٥٨]. فشرعوا في المدة التي أعقبت الحرب، في تبني جملة من الإصلاحات الدستورية لتهيئة عدن للحكم الذاتي، كما ضخت السلطات البريطانية مبالغ ضخمة لتطوير ميناء عدن[٥٩]، وربطته بمصفاة النفط التي افتتحت في مدينة البريقة سنة ١٩٥٤م، حتى أصبح في مستهل الستينيات من أهم موانى العالم، واحتل المركز الثالث في مجموعة دول الكومنولث البريطاني بعد مينائي لندن وليفربول[٦٠]، وأصبح في سنة ١٩٦٤م، خامس أكبر ميناء تخزين في العالم بعد روتردم، وليفربول، ولندن ونيويورك[٦١]. وكانت القاعدة العسكري البريطانية في عدن قد أسهمت هي الأخرى، في تحسن الوضع الاقتصادي في المدينة، إذ استوعبت عدداً

كبيراً من العمالة فاق العشرين ألف عامل، وكذلك كانت تنفق مع أفرادها في عدن نحو ١٢مليون جنية سنوياً، بالإضافة إلى الإنفاق على الإنشاءات[٦٢]، التي بلغت فقط بين ١٩٦٣– ١٩٦٦م نحو عشرين مليون جنية[٦٣].

وكان البريطانيون قد أدركوا أن مسالة بقاء قاعدتهم العسكرية في عدن لا يعتمد على قوتهم العسكرية المتنامية فيها فقط، بل وعلى الوضع العام في المحميات المحيطة بها، الذي كان على درجةٍ بالغةٍ من التخلف، ولذلك لجأوا، في المدة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، إلى تعميم اتفاقيات الاستشارة، التي كان آخرها مع سلطنة العبادل في سنة ١٩٥٤م[٦٤]، وإلى إدخال إصلاحاتٍ إداريةً واقتصادية إلى مناطق المحميات، تركزت في إرساء قاعدة أولية للإدارة المنظمة، وتعزيز القدرات الأمنية والعسكرية المحلية، وتحسين خدمات التعليم والصحة، وإدخال أساليب جديدة في الري والزراعة[٦٥]، بهدف تحسين اقتصاد تلك المحميات من جهة، وتلبية احتياجات البريطانيين وقاعدتهم العسكرية في عدن من جهة أخرى.

وأولت السلطات البريطانية في عدن مزيداً من الاهتمام بالقوات الحكومية التي كانت تخضع لأشرافها المباشر، والتي كانت تنتشر في عددٍ من المحميات، مثل جيش محمية عدن الغربية، وجيش البادية الحضرمي، واستخدمت تلك القوات في أكثر من مكانٍ وزمانٍ لتدعيم سلطة حكام المحميات الموالين لها، مثل إخضاع ابن "عبدات" في حضرموت في سنة ١٩٤٥م[٦٦]، وإجبار قبائل آل "صُليب"، وآل "بلعبيد"، وقبيلة "الجَعدة " للخضوع لحكم السلطات الرسمية في حضرموت[٦٧]. وكذلك إخضاع المناطق المتمردة على

سلطة أمير الضالع[٦٨]، بين سنتي ١٩٤٧-١٩٤٩م. وإخضاع قبيلة "المنصوري" من آل باكازم في منتصف ١٩٥٠م[٦٩].

ومرد الاهتمام البريطاني بتلك القوات العسكرية، ليس من أجل الحفاظ على الاستقرار داخل المحميات فحسب، بل ولحماية حدودها الخارجية، لاسيما التي كانت تفصل بينها وبين ممتلكات خصمهم الأمام أحمد، فقد توزعت تلك القوة على عددٍ من المراكز المهمة في المحميات، وعلى حدودها الغربية والشمالية، مثل: خرز، وكرش، والحبيلين، والضالع، ومكيراس، ولودر، وعتق، وبيحان، والعبر. وكانت السلطات البريطانية قد عملت على تسهيل اتصال تلك المراكز بقاعدتها العسكرية في عدن بواسطة مجموعة من المطارات الترابية التي بلغ عددها (١٦) مطاراً[٧٠]، والتي وظفتها فضلا عن مهامها العسكرية، في حركة الطيران المدني لنقل الركاب والبضائع.

كما تحسنت أوضاع الحرس الحكومي، بعد الحرب العالمية الثانية مباشرةً، وتوسع مقره الرئيسي الذي كان يعرف باسم معسكر (شامبيون Champion) شمال خور مكسر في عدن، وارتفع عدده إلى ٣٥٠ رجلاً، وكان أفراده ينتشرون في عددٍ من مراكز المحميات أهمها: بيحان، ويافع السفلى والعوالق السفلى، والفضلي. ومع اشتداد التمردات القبلية في منتصف الخمسينات، عزّز جنود ذلك الحرس حتى بلغ تعداده في سنة ١٩٥٧م قرابة ألفي رجل، كما عزز بمزيدٍ من الأسلحة الخفيفة ووسائل النقل[٧١].

وبصفة عامة، فقد لعب الطيران الحربي البريطاني في مناطق المحميات، دوراً عسكرياً يفوق أي دور عسكري آخر، فقد استخدم على نطاقٍ

واسعٍ في قمع المعارضين في عددٍ من تلك المحميات، منها: حضرموت، والعوالق، ويافع، والضالع، والصبيحة، وفي ضرب عددٍ من المراكز الحدودية التابعة لحكومة الأمام، التي كانت تقدم المساعدة والتسهيلات للمتمردين في المحميات المجاورة لها، لاسيما المراكز التي على حدود إمارة بيحان، وإمارة الضالع.

وكانت السلطات البريطانية في عدن قد سعت بالتوازي مع تلك الإصلاحات الإدارية والعسكرية التي أدخلتها إلى المحميات، إلى تجميعها في اتحادٍ أو اتحادين سياسيين[٧٢]، هادفةً من وراء ذلك استباق القوى القومية المعارضة، التي كانت مرتبطة بثورة مصر، بقيام كيانٍ اتحادي يسهل السيطرة عليه من جهة، وتشكيل حاجز دفاعي وقائي عن مدينة عدن من تهديدات حكومة الإمام أحمد في شمال اليمن من جهة أخرى، ونجحت جهودها في قيام الاتحاد الفدرالي ١١ فبراير ١٩٥٩م، وفي ربط مستعمرة عدن به في سبتمبر ١٩٦٢م.

ومنذ اليوم الأول لقيام الاتحاد الفدرالي جرى تسليمه الحرس الحكومي، فشكّل مع الحرس القبلي التابع للولايات المنضمة للاتحاد ما عرف باسم " الحرس الاتحادي". ومع تزايد عدد الولايات المنضمة إلى الاتحاد، اتسعت قوة ذلك الحرس نتيجة لامتصاص الحرس القبلي التابع لتلك الولايات من جهة، وللزيادة في التجنيد من جهة أخرى، حتى وصل في سنة ١٩٦٤م إلى خمسة آلاف رجلٍ[٧٣]، وكان ذلك الحرس قد انقسم إلى قسمين هما: الحرس الأول والحرس الثني.

ومنذ نوفمبر ١٩٦١م تَحوّلت مسؤولية الإشراف على جيش محمية عدن "الليوي" إلى وزارة الدفاع الاتحادية، وتحول اسمه إلى " جيش الاتحاد النظامي " وكان وقتها يضمُّ خمس كتائب مشاة مسلحة بعربات مدرعة، وترتبط بها بعض الوحدات الإدارية الصغيرة مثل قيادة الجيش، وسرية النقل [٧٤]. ولم تكن عملية إشراف وزارة الدفاع الاتحادية على ذلك الجيش حاسمة، إذ ظلت أمور كثيرة بيد البريطانيين أهمها، التموين، والمرتبات، والتسليح.

وبلغ التنسيق مداه في المهام العسكرية بين الطيران الحربي البريطاني، وجيش الاتحاد، والجيش البريطاني في قاعدة عدن، عند المواجهات التي شهدتها مناطق الجنوب بعد قيام الثورة المسلحة في أكتوبر١٩٦٣م، لاسيما في منطقة ردفان، التي وجهت إليها عدة حملاتٍ عسكريةٍ مشتركة كانت أكبرها في مارس وفي مايو سنة ١٩٦٤م [٧٥].

وشهد الجيش الاتحادي تحولاً كبيراً في مهامه وهياكله، بعد عزم البريطانيين سحب قواتهم من عدن. فعلى إثر إعلان بريطانيا في ٢٢ فبراير ١٩٦٦م لسياستها الجديدة في شرق السويس، التي قررت بموجبها تخفيض الإنفاق على قواعدها في الخارج وسحب قاعدتها من عدن، شُكِّلت لجنة لدراسة المتطلبات .العسكرية لجيش الاتحاد، بعد سحب القاعدة البريطانية، برئاسة (فاينرViner) قائد الجيش، وعضوية كلٍّ من وكيل وزارة الدفاع، ووكيل وزارة الأمن الداخلي ومساعدين آخرين، وفي ١٠ مارس قدمت تلك اللجنة تقريرها، الذي اشتمل على عددٍ من التوصيات لتطوير الجيش الاتحادي، أهمها: أن يكون الحد الأدنى لقوامه عند الاستقلال، عشر كتائب مشاة، وبطاريتي مدفعية، وسريتي مصفحات، وفرقة مهندسين، وقوةً جويةً مكونةً من ثمان

طائرات مقاتله وعشر طائرات نقل خفيف وست طائرات هيلوكبتر خفيفةٍ، وقوةً بحريةً مكونةً من ثلاث سفنٍ. كما أوصت تلك اللجنة بدمج الجيش الاتحادي بالحرس الاتحادي الأول. ودمج بوليس عدن وبوليس لحج مع الحرس الاتحادي الثاني، لتكوين شرطة الاتحاد [٧٦]. وقد وافقت الحكومة البريطانية على معظم ما ورد في تقرير تلك اللجنة، وعلى أساس ذلك التقرير بدأ الإعداد لتطوير جيش الاتحاد. ففي سبتمبر ١٩٦٦م اتفق ممثلون من الاتحاد مع شركاتٍ بريطانيةٍ مختصة على تزويد الاتحاد بعشرين طائرةً متنوعةً مقاتلة من نوع "بيفر" وطائرات نقلٍ خفيفةٍ، وطائرات هليكوبتر صغيرة نوع "سوكس"، وتم الاتفاق على تسليم تلك الطائرات لحكومة "اتحاد الجنوب العربي" على دفعات، وفي مواعيد متوالية تبدأ أولها في إبريل١٩٦٧م، وتنتهي قبيل الاستقلال المقرر في أوائل السنة التالية. كما تمَّ الاتفاق مع شركة بريطانية أخرى على تزويد الاتحاد بثلاث سفن بحرية "كاسحات ألغام" تعمل على مقربةٍ من السواحل الاتحادية، وحسب الاتفاق وصلت أولها في يونيو ١٩٦٧م[٧٧].

تحويل عدن إلى مقرٍّ للقيادة العامة للقوات البريطانية في الشرق الأوسط:

كانت بريطانيا تحتفظ بحاميةٍ عسكريةٍ في عدن منذ أمدٍ طويلٍ، بيد أن الجهد العسكري البريطاني في منطقة الخليج والشرق الأوسط بشكلٍ عام، لم يشرع في الاعتماد على عدن عسكرياً إلا بعد أزمة السويس في سنة ١٩٥٦م، التي أدت إلى اضطراب المخططين العسكريين البريطانيين، والتسليم بصعوبة المحافظة على النظام الإمبراطوري القديم، ولذلك وجدت نفسها مضطرةً لاستخدام ما تبقى لها من موارد ونفوذ للقيام بالتزاماتها[٧٨].

وأعاد الكتاب الأبيض للدفاع البريطاني الذي صدر في سنة ١٩٥٧م[٧٩]، رسم السياسة البريطانية الدفاعية الجديدة، بعد أن أرغمها الرئيس المصري جمال عبد الناصر على الانسحاب من قناة السويس، وتضمنت تلك السياسة، التأكيد على أهمية سواحل شرق أفريقيا والمنطقة الواقعة إلى الشرق من السويس، وأوضحت أن بريطانيا ستفي بالتزاماتها الدولية والاستعمارية في منطقة الشرقين (الأوسط والأقصى) عن طريق مجموعةٍ من حاملات الطائرات البريطانية، وعن طريق الاحتفاظ بقواتٍ بريةٍ وبحريةٍ وجويةٍ محلية في المنطقة، ولذلك سرعان ما بادرت الحكومة البريطانية إلى تطوير منشآت قواعدها في كينيا وعدن، كي تستطيع أن تقوم بمهامها الجديدة. وأصبحت مدينة عدن منذ سنة ١٩٥٧م تمثل أهم قاعدةٍ عسكريةٍ بريطانية في شرق قناة السويس[٨٠].

وقد اتضحت أهمية الدور الذي من الممكن أن تضطلع به عدن في حفاظها على المصالح التجارية والتعهدات البريطانية في الشرق الأوسط، في أزمة الكويت في سنة ١٩٦١م، عندما رفضت حكومة العراق بزعامة عبد الكريم قاسم، الاعتراف بالكويت دولةً مستقلةً، والتهديد بضمها بالقوة إلى العراق، فأرسلت بريطانيا حملةً عسكريةً كبيرةً عبر البحر والجو من عدن إلى الكويت في يوليو من تلك السنة[٨١]، تحسباً لأي توغلٍ عسكريٍ عراقيٍ فيها.

وكانت أهمية عدن قد تضاعفت في الاستراتيجية البريطانية، بعد أن اتضح للبريطانيين أن كينيا لن تكون تحت تصرف قواتهم العسكرية، عند حصولها على استقلالها المقرر في ديسمبر ١٩٦٣م، ولذلك تحولت القيادة العامة للقوات البريطانية في الشرق الأوسط في مارس ١٩٦١م من كينيا إلى عدن[٨٢]، لتشمل بصلاحيتها منطقةً

تمتد من الكويت في شمال الخليج العربي، وقناة السويس شمال البحر الأحمر، إلى المحيط الهندي وساحل شرق أفريقيا جنوباً.

وطورت بريطانيا منشآتها العسكرية في عدن، بصورة سريعة وكبيرة، وكأنها ستحتفظ بها إلى الأبد، لاسيما في خور مكسر، ومنطقة صلاح الدين، في غرب عدن الصغرى، التي كانت تعرف بـ "فيلز كامب" والتي أصبحت تضم حوالي ثمانية ألف جندي، معظمهم من رجال الجيش والقوة الجوية. ونتيجة لهذا التطور أصبح مطار خور مكسر حينها يمثل أكثر قاعدة لسلاح الجو البريطاني نشاطاً واتساعاً في العالم(٨٣).

وحدد الكتاب الأبيض الثاني الذي صدر عام ١٩٦٢م، سياسة بريطانيا الدفاعية في الشرق الأوسط، وأوضح أن بريطانيا ستظل مسؤولة عن ضمان الأمن والاستقرار في مناطق إنتاج النفط في شبة الجزيرة العربية، عن طريق تأمين المعونة العسكرية لتلك الإمارات والمشيخات التي تربطها بها معاهدات خاصة، أو التي تشملها حمايتها، بما فيها الكويت.

وكانت بريطانيا ترى وفق سياتها الجديدة في الجزيرة العربية أن حماية نفطها -الذي لا يستطيع أحد أن ينكر أهميته الكبيرة لها ولغيرها من بلدان العالم الغربي- يجب أن تكون جزءاً من مسؤوليتها في المنطقة، حتى ولو أدى إلى استخدام القوة، ولذلك كانت قاعدة عدن العسكرية (البحرية والجوية والبرية) ضرورية في توفير تلك الحماية. وقد عبر رئيس الوزراء البريطاني "أنتوني إيدن" في رسالته التي وجهها إلى وزير الدفاع في مارس

١٩٥٦م، بوضوح عن تلك السياسة، إذ ذكر فيها أن بريطانيا لا يمكن لها أن تسمح لأي قوةٍ في وقف إمدادات نفط الخليج(٨٤).

وشرح المستر "واتكينسون" وزير دفاع بريطانيا في ذلك الحين، التبدل الجوهري الذي سيحدث في السياسة الدفاعية البريطانية على المدى الطويل، وفق المفهوم الجديد الذي سيجعلها تعتمد على ثلاث قواعد رئيسية في العالم هي: المملكة المتحدة، وعدن، وسنغافورة، بدلاً من سياستها السابقة التي كانت تعتمد على جيوب وقواعد منتشرة في كل أرجاء العالم(٨٥).

وقد أنفقت بريطانيا حينها مبالغ ماليةً ضخمةً في عدن بغرض تجهيزها لدور أهم، فكدست فيها الأسلحة، ووسعت المباني اللازمة تحسباً لاستيعاب قوة لواءٍ من الاحتياطي العسكري البريطاني في كينيا، عندما تنتهي التسهيلات المقدمة له هناك، ومنحت مناقصةً لإحدى شركات البناء في ديسمبر ١٩٦٢م، بمبلغ ثلاثة ملايين ونصف مليون جنية إسترليني، لإقامة مساكن للمتزوجين من رجال الجيش من منتسبي القاعدة العسكرية، وأعلن المستر "ريبون" وزير الأشغال البريطاني عندما زار عدن في مارس ١٩٦٣م، عن عزم وزارته انفاق مبالغ كبيرةٍ على مشاريع إنشائيةٍ في عدن، في غضون الثلاث السنوات القادمة(٨٦).

وكان اكتشاف النفط في مناطق متعددة من الجزيرة العربية قد عزز مصالح بريطانيا فيها، وزاد في الوقت نفسه من تعقيد مشاكلها، فالفوائد الهائلة التي جنتها من وراء تلك الاكتشافات، والدور الضخم الذي لعبه النفط في تفكيرها جعلها تنظر إلى وجودها العسكري في عدن التي، كانت تتميز بأهميةٍ

كبيرةٍ في طريق نفط الخليج، كحامي لتلك الثروة. وعلى الرغم من أن بريطانيا كانت تفرض حمايتها على عددٍ كبيرٍ من مشيخات وسلطنات سواحل جنوب الجزيرة العربية وشرقها، إلا أن الشركات المنتجة للنفط في المنطقة ليست فقط بريطانية، فأكثر من ستين في المائة منها أمريكية، لاسيما في مناطق الداخل التي كانت تخضع للمملكة العربية السعودية، إضافة إلى عددٍ من الشركات اليابانية والإيطالية[٨٧].

والحقيقة أنه على الرغم من الاكتشافات اللاحقة للنفط والغاز في أماكن أخرى من العالم، إلا أنه ليس ثمة غنى، ولا بديل للدول الغربية عن مخزونات النفط الهائلة في منطقة الخليج العربي، التي تملكها دول عدة، ومنها: إيران، والسعودية، والعراق، والكويت وأبوظبي، فضلاً عن عدد من الحقول الصغيرة في كل من قطر والبحرين، والتي تشكل ثلثي احتياطي العالم[٨٨]. وكانت خسارة بريطانيا لمواردها النفطية من إيران في عهد الدكتور مصدق الذي أمم النفط فيها في سنة ١٩٥١م[٨٩]، سبباً في حرص بريطانيا وحرص كل الدول الغربية على تأمين مصادر الطاقة. ولا شك في أن خوف بريطانيا في ذلك الحين من وقوع الكثير من النفط في أيدي القوى المعادية للغرب، التي كان يدعمها الاتحاد السوفيتي، كان يمثل دافعاً واضحاً ومفهوماً لتأمين وجودها في عدن، ومساعدة السلطنات المرتبطة بها في السواحل الجنوبية والشرقية من الجزيرة العربية وحمايتها.

لكن بالقدر الذي كانت تراهن به بريطانية على القوة العسكرية لحماية إمدادات النفط، فقد دلت تجربتها في استخدام القوة ومنها مثلاً محاولة استعادة

قناة السويس في سنة ١٩٥٦م، على أن استخدام القوة وحدها قد لا يحل المشاكل، وربما قد يعقدها، فاستخدامها في مكانٍ من الوطن العربي قد يثير لها المشاكل في أماكن أخرى فيه، فالعدوان الثلاثي على السويس أثار تعاطف عربي مع مصر بصورةٍ لم يسبق لها مثيل.

سياسة الاستفادة من قاعدة عدن العسكرية في الدفاع عن النظام الغربي:

لقد كانت بريطانيا تنظر لدورها في عدن على أنه جزء من نظام الدفاع الغربي، فقاعدتها في عدن كانت على صلةٍ بالقاعدة الأمريكية الصغيرة في البحرين، وفي الوقت الذي كانت تعمل فيه هاتان القاعدتان على حماية المصالح الغربية، في المنطقة التي تشكل أهم مصادر الطاقة في العالم، فقد كانت تقوم بدور آخر وهو وقف تمدد نفوذ الاتحاد السوفيتي في تلك الجهات، والتضييق على التيارات القومية المحلية المرتبطة به، وكانت بريطانيا قد أسهمت بفعالية في اتفاقية التعاون بين تركيا والعراق في ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٥م، التي شكلت أساس حلف بغداد[٩٠]، الذي ضم في السنة نفسها كلاً من بريطانيا وباكستان وإيران والأردن[٩١]. كما لعبت بريطانيا ومعها أمريكا بدورٍ مهمٍ في القضاء على ثورة مصدق في إيران، وفي خلق المتاعب والعراقيل أمام الثورات القومية التي ظهرت في المناطق المحيطة بمنطقة الخليج العربي، بوصفها امتداد للنفوذ المصري والسوفيتي. وكان الخوف من تحقيق نوعٍ من أنواع الوحدة السياسية بين الدول العربية، تجعل جميع حقول النفط الرئيسية تحت سلطة واحدة، أحد العوامل التي دفعت بالبريطانيين لتعزيز وجودهم العسكري في عدن، وتقوية روابطهم مع الدول غير العربية في

المنطقة، مثل إيران، وإسرائيل، وكذلك أثيوبيا التي تربطها بالغرب علاقة صداقة قديمة[٩٢].

ومثلت عدن في ذلك الوقت، نقطة اتصال جوية وبحرية مهمة في الالتزامات والمصالح التي بقيت لبريطانيا في منطقة الشرق الأقصى، ومنها دورها في حلف جنوب شرق آسيا، الذي كان مسؤولاً عن مصالح الغرب في تلك المنطقة، والذي كانت تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وبحكم أن القوة العسكرية البريطانية التي كانت تمتلكها في مستعمرتها الثمينة "هونج كونج" قوة رمزية، وليس باستطاعتها الدفاع عنها في حالة حدوث تهديد خارجي كبير[٩٣]، فقد كان بإمكانها أن تعزز تلك القوة، بقوةٍ إضافيةٍ من قاعدتها في سنغافورة، وحتى من عدن.

وكانت الصعوبات التي تواجه بريطانيا باستعمال قاعدتها في سنغافورة، تمنح عدن المزيد من الأهمية لعدن، التي مثلت نقطة وثوب بين بريطانيا ومناطق نفوذها في الشرق الأقصى، وقد صرح وزير المستعمرات البريطاني " ساندیز" في نوفمبر ١٩٦٢م، في أثناء دفاعه عن مشروع الحكم الذاتي لعدن وضمها إلى اتحاد الجنوب، بقوله: إن عدن منطقة حيوية للوفاء بالالتزامات البريطانية في الشرق الأقصى[٩٤]. وفي الحقيقة فقد مثلت عدن محطةً ذات أهمية قصوى في الطريقين البحري والجوي الأكثر استعمالاً بين بريطانيا وشرق أسيا، ففي الوقت الذي مثل الطريق عبر عدن أقصر طريق جوي بين بريطانيا وسنغافورة فقد مثل مطار "خور مكسر" في عدن، الذي كان

يعج بالحركة في تلك المدة، نقطة التوقف الثانية لخطوط الجو البريطانية المتجهة إلى الشرق بعد مطار "العدم" في ليبيا[٩٥].

وليس هناك من شكّ في الأهمية الاستراتيجية التي ظلت تحتلها مياه المحيط الهندي والخليج العربي في سياسات ومخططات الدول الغربية، وذلك بفعل اعتباراتٍ كثيرةٍ، لعل أهمها وجود موارد النفط المتنامية الأهمية لأوربا ولأمريكا، أو للعالم الحر بحسب التعبير الأمريكي[٩٦]. وكما هو معروف فقد كانت المنطقة كلها قبل الحرب العالمية الثانية منطقة نفوذ بريطانية[٩٧]، وظل المحيط الهندي أشبه ببحيرة بريطانية، لكن زوال النفوذ البريطاني المباشر عن الكثير من الدول التي تحيط بالمحيط الهندي، ومنها الهند التي حصلت على استقلالها في سنة ١٩٤٧م، من دون أن تحل دولةٌ عالميةٌ كبرى، أو حتى مجموعة من دول المنطقة الموالية للغرب مكان ذلك النفوذ، جعل المنطقة بأكملها عرضةً، من وجهة نظر الغرب، لكابوس التدخل السوفيتي الذي أصبح منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يؤرق مضاجع الحكومة البريطانية ويتسبب لها في العديد من المتاعب.

وتجدر الإشارة إلى أن المواقف السياسية والعسكرية بين أمريكا وبريطانيا في المحيط الهندي والخليج العربي وبقية جهات الشرق الأوسط لم تكن كاملة الانسجام، ففي حين كانت أمريكا تساند بقوة معظم مواقف بريطانيا في المنطقة، مثل مساندتها لها أثناء أزمه الكويت في سنة ١٩٦١م، وتحريكها لسفنها من الساحل الأفريقي باتجاه الخليج العربي لتقديم الدعم لقواتها في الكويت في حال الحاجة، فقد كانت لها مواقف أخرى لم تكن محل ترحيب

بريطانيا، ومنها موقفها في أزمة السويس في سنة ١٩٥٦م، وموقفها في الأحداث الداخلية التي شهدتها الأردن، ولبنان في سنة ١٩٥٨[٩٨]. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة أيدت في سبتمبر ١٩٦٢م ، بصورة رسمية وجهة نظر الحكومة البريطانية بشأن الدور الحيوي الذي تلعبه عدن في المشروع الغربي، إلا إنها رفضت أن تقحم نفسها في النزاع بين البريطانيين في عدن، والنظام الجمهوري الجديد في شمال اليمن[٩٩]، وفي الحقيقة فقد كان التباين في بعض مواقف بريطانيا وأمريكا يعكس في الأساس تبايناً في نهج سياسة البلدين، على الرغم مما قد يبدو بينهما من تحالف متين، فبريطانيا كانت ما تزال متأثرةً بسياستها الاستعمارية القديمة التي تفضل الوجود على الأرض، بينما كانت أمريكا تفضل عدم التورط المباشر في مشاكل المنطقة الداخلية، والاعتماد، من الناحية العسكرية، بشكل أكبر على أساطيلها البحرية التي تعطيها حرية أكثر في المناورة والحركة. كما يمكن النظر إلى التنافس بين شركات البلدين على نفط الخليج[١٠٠]، كأحد الأسباب التي أسهمت في عدم خلق انسجامٍ تامٍ بين بريطانيا وأمريكا في منطقة الشرق الأوسط في ذلك الوقت.

خاتمة:

لسوء حظ البريطانيين فقد أتى اهتمامهم بعدن في وقتٍ كان فيه الاستعمار يلفظ أنفاسه الأخيرة، وكان فيه مد التيار القومي الذي كان يتزعمه الرئيس المصري جمال عبد الناصر في ذروته، وتحول ذلك المد إلى تهديدٍ كبيرٍ لوجودهم ولمصالحهم، ليس في عدن وحدها بل في المنطقة كلها، فكثير من قبائل المحميات وحتى من بين زعمائها تمردوا على السلطة البريطانية، وربطوا مستقبلهم بثورة مصر، كما أن مدينة عدن تحولت إلى ساحة مواجهةٍ يوميةٍ بين القوى السياسية والعمالية من جهةٍ، والسلطات البريطانية التي عجزت عن احتواء الموقف من جهةٍ أخرى. وتعقدت أمور البريطانيين أكثر في عدن عندما اندلعت المقاومة الثورية المسلحة في أكتوبر ١٩٦٣م في منطقة ردفان، بدعم من القوات المصرية التي تدخلت في شمال اليمن بعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢، لحماية النظام الجمهوري، وساعد ذلك الدعم بالإضافة إلى الزخم الثوري التحرري الذي كان يعم الوطن العربي في امتداد عمليات المقاومة المسلحة واشتدادها في مناطق كثيرة، وبلغ بها الأمر أن وصلت إلى عمق مدينة عدن، التي كانت تعاني من الاضطرابات السياسية، فهددت حياة البريطانيين فيها وحولتها إلى جحيم، وأحرجت موقفهم أمام العالم، ودفعت بالأمم المتحدة إلى التدخل.

وترافقت تلك التطورات السياسية والعسكرية في جنوب اليمن، مع صعوباتٍ داخليةٍ كثيرةٍ كانت تمر بها بريطانيا في ذلك الوقت، لاسيما في الجانب الاقتصادي، الذي أخذ يتراجع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والذي

أصبح يئن تحت وطأة نفقات القواعد العسكرية البريطانية في الخارج التي قدرت بحوالى ٤٠٠ مليون جنية سنوياً[١٠١]، والتي كان نصيب قاعدة عدن منها ٦٦ مليوناً[١٠٢]. ولم يكن أمام الحكومة البريطانية من حلولٍ لتلك الأزمة غير حلين فقط: إما انسحابها من التزاماتها المالية في الخارج، وإما اتخاذ إجراءات مالية داخلية قاسية ومؤثرة على معيشة البريطانيين[١٠٣]، وفي كل الأحوال فقد كان استمرار الاحتفاظ بالقاعدة العسكرية البريطانية في عدن، وإدارتها بكفاءةٍ ويسرٍ، في ظل ذلك الوضع المالي الصعب، وفي ظل المقاومة المحلية المسلحة، و المواقف الإقليمية والدولية المناهضة، أمراً في غاية الصعوبة. ولذلك قررت الحكومة البريطانية في ورقة دفاعها (الكتاب الأبيض) التي أعلنتها في ٢٢ فبراير ١٩٦٦م، سحب جميع قواتها العسكرية من عدن بحلول ٣١ ديسمبر ١٩٦٨م[١٠٤]، وأسدلت الستار بصورةٍ نهائيةٍ على سياستها ووجودها العسكري في جنوب اليمن، مع رحيل آخر جندي لها من عدن في صبيحة يوم٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م .

المصادر والمراجع

أولا: العربية.

- أ .إل. **بلاي فير:** تاريخ العربية السعيدة، أو اليمن، ترجمة: د. سعيد عبد الخير النوبان و علي محمد باحشوان ، منشورات جامعة عدن ، دار جامعة عدن للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ١٩٩٩م.

- **أحمد فضل بن علي محسن العبدلي:** هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن، دار العودة، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٠م.

- **جاد طه (د):** سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية، دار الفكر، القاهرة، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ، الطبعة الأولى، ١٩٦٩م.

- **جمال محمود حجر(د):** القوى الكبرى والشرق الأوسط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط١، ١٩٨٩م.

- **جه. دبليو. ميروثر:** (مساعد المقيم السياسي في عدن). سيرة القبائل العربية حول عدن، بومباي، ١٩٠٩م، مطبوع بالإستنسل.

- **جون، سي، ولينكسون :** حدود الجزيرة العربية، ترجمة : مجدي عبد الحميد، مكتبة مدبولي، القاهرة.

- **حسن صالح شهاب:** عدن فرضة اليمن، مركز الدراسات والبحوث اليمنية، صنعاء، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

- **خالد سالم باوزير:** ميناء عدن، دراسة تاريخية معاصرة، دار الثقافة العربية الشارقة ــ جامعة عدن، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.

– **ديفيد ليدجر:** الرمال المتحركة (البريطانيون في الجنوب العربي) ترجمة: د. منال سالم حلبوب، ط١، ٢٠١٢م.

– **سلطان ناجي:** التاريخ العسكري لليمن (١٨٣٩– ١٩٦٧م) بدون مكان نشر، ١٩٧٦م، ص ١٤٥.

– **سي. يو. ايتشيسن:** مجموعة المعاهدات والالتزامات المتعلقة بالهند والبلاد المجاورة (جنوب اليمن)، ترجمة: د. أحمد زين و د. سعيد عبد الخير النوبان، دار الهمداني للطباعة والنشر، عدن، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.

– **سيد مصطفى سالم (د):** البحر الحمر والجزر اليمنية، دار الميثاق، صنعاء، ط١، ٢٠٠٦.

– **صلاح العقاد:** جزيرة العرب في العصر الحديث، المطبعة الفنية الحديثة، ١٩٦٩م.

– **فاروق أباظة (د):** عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٦م.

– **فالكوفا:** السياسية الاستعمارية في جنوب اليمن، ترجمة عمر الجاوي، مطابع مؤسسة ١٤ أكتوبر، عدن، ١٩٧٨م.

– **مجموعة من المؤلفين الروس:** تاريخ الأقطار العربية المعاصر، الجزء الأول، دار التقدم، موسكو.

– **مجهولة المؤلف:** دراسة تاريخية عن مستعمرة عدن ومحمياتها، مطبوعة استانسل، بدون تاريخ.

- **محمد سعيد أحمد:** موقع معركة عدن من المخطط الاستعماري الجديد، الطليعة، السنة ٣، العدد ٤، أبريل ١٩٦٧م.

- **محمد سعيد داوود (د):** حركة ابن عبدات في الغرفة بحضرموت ١٩٢٤-١٩٤٥م، ندوة المقاومة الشعبية بحضرموت، كلية التربية المكلا،٢٥٢٦فبراير ١٩٨٩م.

- **محمد علي الجفري:** حقائق عن جنوب الجزيرة العربية، رابطة الجنوب العربي، القاهرة، دار الطباعة الحديثة.

- **محمود علي محسن السالمي (د):** اتحاد الجنوب العربي، دار الوفاق، عدن، ط١، ٢٠١٠م.

- **وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية:** مولد شعب (قصة شعب الجنوب العربي) عدن ، بدون تاريخ .

- **وزارة الإعلام والإرشاد الاتحادية:** التقرير السنوي للجنوب العربي ١٩٦٤-١٩٦٥م، مطبوع، ١٩٦٥م.

- **صحيفة فتاة الجزيرة:** العدد (٤٥٤) ١٦يناير ١٩٤٩م. والعدد (٥٢٦) يونيو ١٩٥٠م.

ثانياً: المراجع الإنجليزية.

- **Charles Johnston:** the view from steamer point, London ,1964.
- **Donald Foster:** Lands Cape with Arabs, Travels in Aden and South Arabia, Clifton.
- **Europa Publication Limited:** The Middle East and North Africa, 1965- 1966, London,1965.
- **Gillian King:** Imperial Outpost – Aden, London, Toronto, 1964.
- **H. Trevelyan:** The Middle East in Revolution, Macmillan, London, 1970.
- **Harold Ingrams:** The Yemen, Imams Rulers and Revolution, John Murray, London, 1963.
- **J.W.Merewether :** The Arab Tribes In The Vicinity of Aden, Bombay, 1909 .
- **Joseph Kostiner:** The Struggle for South Yemen, Croom helm, London ,1984
- **Mark Connelly:** The British Campaign in Aden, 1914- 1918. Journal of the Centre for First World War Studies, 2:1 (2005) 65–96
- **R.A Wauhope:** The Boundary of the Aden Protectorate.
- **Records of Yemen:** : Editors : Doreen and Leila Ingrams، Volume, 4 Archive Editions , London , 1993.
- **Richard H. Sanger:** The Arabian Peninsula, New York, 1954.
- **Scott Smitson:** British Nation-building in Aden, Naval Postgraduate School, Washington, 2010. CASE STUDY NO. 12 COMPLEX OPERATIONS CASE STUDIES SERIES
- **Sir. Pernard Reilly:** Aden and the Yemen, Colonial office, London, 1960.
- **Sir. T. Hickinbotham:** Aden, London, 1958.
- **Spencer Mawby:** British Policy in Aden and the Protectorates 1955-67, London, Routledge, 2005.

الحواشي السفلية

(1) Richard H. Sanger: The Arabian Peninsula, New York, 1954, P.214.

(٢) د. محمود علي محسن السالمي: اتحاد الجنوب العربي، دار الوفاق، عدن، ط١، ٢٠١٠، ص ٤٥١.

(٣) د. فاروق أباظة: عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٦م، ص ٢٣١.

(٤) المرجع السابق، ص ٣٥٢.

(5) Harold Ingrams: The Yemen, Imams Rulers and Revolution, John Murray, London, 1963, P54.

(٦) أ .إل. بلاي فير: تاريخ العربية السعيدة، أو اليمن، ترجمة: د. سعيد عبد الخير النوبان وعلي محمد باحشوان، منشورات جامعة عدن، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٩٩م، ص ١٦٦-١٦٧.

(٧) أحمد فضل بن علي محسن العبدلي: هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن، دار العودة، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٠م، ص ١٥٧.

(٨) مجهولة المؤلف: دراسة تاريخية عن مستعمرة عدن ومحمياتها، ص ٢٤.

(٩) أ .إل. بلاي فير. المرجع السابق، ص ١٧٣-١٧٤.

(١٠) المرجع نفسه، ص ١٧١.

(١١) د. فاروق أباظة. المرجع السابق، ص ٢٥٧.

(١٢) د. جاد طه: سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية، دار الفكر، القاهرة، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ، الطبعة الأولى، ١٩٦٩م، ص ١٥٢- ١٥٣.

(١٣) باوزير: ميناء عدن، دراسة تاريخية معاصرة، دار الثقافة العربية الشارقة ـ جامعة عدن، الطبعة الأولى ٢٠٠١، ص ٢٠٠.

(١٤) حسن صالح شهاب: عدن فرضة اليمن، مركز الدراسات والبحوث اليمنية، صنعاء، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م، ص ٢٤١.

(١٥) د. فاروق أباظة. المرجع السابق، ص ٢٠٥.

(١٦) مجهولة المؤلف: دراسة تاريخية عن مستعمرة عدن ومحمياتها، ص ٣٠.

(١٧) د. جاد طه. سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية، ص ١٨٤.

(١٨) محمود السالمي: مرجع سابق، ص ٥٧.

(19) Donald Foster: Lands Cape with Arabs, Travels in Aden and South Arabia, Clifton, p. 28.

(20) Sir Pernard Reilly: Aden and the Yemen, Colonial office, London, 1960. P. 16.

(21) The Boundary of the Aden Protectorate, p.1. :R.A Wauhope

(٢٢) مجهولة المؤلف: دراسة تاريخية عن مستعمرة عدن ومحمياتها، ص ٣٠.

(٢٣) جه. دبليو. ميروثر: (مساعد المقيم السياسي في عدن). سيرة القبائل العربية حول عدن، بومباي، ١٩٠٩م، مطبوع بالإستنسل، ص ٧٠.

(٢٤) د. جاد طه. المرجع السابق، ص ٢٧٦.

(٢٥) نفس المرجع السابق والصفحة.

(٢٦) نفسه، ص ٢٧٨.

(٢٧) سي. يو. ايتشيسن: مجموعة المعاهدات والالتزامات المتعلقة بالهند والبلاد المجاورة (جنوب اليمن)، ترجمة: د. أحمد زين و د. سعيد عبد الخير النوبان، دار الهمداني للطباعة والنشر، عدن، الطبعة الأولى ١٩٨٤، ص ١٠٩.

(٢٨) نفس المرجع السابق والصفحة.

(٢٩) د. جاد طه. المرجع السابق، ص ١٩٠.

(٣٠) مجهولة المؤلف: دراسة تاريخية عن مستعمرة عدن ومحمياتها، ص ٣٠.

(31) J.W.Merewether: The Arab Tribes In The Vicinity of Aden, Bombay, 1909 .p.70.

(٣٢) مجهولة المؤلف: دراسة تاريخية عن مستعمرة عدن ومحمياتها، ص ٣٧.

(٣٣) د. جاد طه. المرجع السابق، ص ١٩٠-١٩١.

(٣٤) مجهولة المؤلف: دراسة تاريخية عن مستعمرة عدن ومحمياتها ص ٢٠.

(35) . Records of Yemen: Editors: Doreen and Leila Ingrams, Volume, 4, p 628

(٣٦) د. جاد طه. المرجع السابق، ص ٢٠٤.

(37) J.W.Merewether : op.cit, p.16.

(٣٨) العبدلي. المرجع السابق، ص ١٦٥.

(٣٩) المرجع نفسه، ص ٥٤.

(٤٠) د. جاد طه. المرجع السابق، ص ١٧٩.

(٤١) المرجع نفسه. ص ٢٠٣.

(42) The Boundary of the Aden Protectorate, p.1. : Wauhope

(43) Reilly: Aden and the Yemen, p.15

(٤٤) سي. يو. ايتشيسن. المرجع السابق، ص٦٣.

(45) . Reilly: Aden and the Yemen, p.16

(٤٦) د. جاد طه. المرجع السابق، ص ٣٠٠.

(47) . Sir. T. Hickinbotham: Aden, London, 1958, pp.55- 65

(48) Ibid, p.57.

(٤٩) العبدلي. المرجع السابق، ص ٢١٣.

(50) Mark Connelly: The British Campaign in Aden, 1914- 1918. Journal of the Centre for First World War Studies, 2:1 (2005) 65-96, p5

(51) Reilly: Aden and the Yemen, p.16

(٥٢) جون، سي، ولينكسون : حدود الجزيرة العربية، ترجمة : مجدي عبد الحميد، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص ٢٤٠.

(53) Bernard Reilly: Aden and the Yemen, p.20

(٥٤) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: مولد شعب، ص١١٥.

(٥٥) Reilly: op.cit, P.20.

(٥٦) سلطان ناجي: التاريخ العسكري لليمن (١٨٣٩- ١٩٦٧م) بدون مكان نشر، ١٩٧٦م، ص ١٤٥.

(٥٧) سلطان ناجي: التاريخ العسكري لليمن، ص ١٥٦-١٥٨.

(58) Charles Johnston: the view from steamer point, London ,1964, p.19

(59) Gillian King: Imperial Outpost – Aden, London, Toronto, 1964, p.43.

(60) Ibid.

(٦١) ديفيد ليدحر: الرمال المتحركة (البريطانيون في الجنوب العربي) ترجمة: د. منال سالم حلبوب، ط١، ٢٠١٢، ص٥٢.

(62) Gillian King: op.cit, 44.

(٦٣) ديفيد ليدحر: المرجع السابق، ص ٥٣.

(64) Europa Publication Limited: The Middle East and North Africa, 1965- 1966, London, 1965, p.73.

(٦٥) محمد علي الجفري: حقائق عن جنوب الجزيرة العربية، رابطة الجنوب العربي، القاهرة، دار الطباعة الحديثة، ص١٩.

(٦٦) محمد سعيد داوود: حركة ابن عبدات في الغرفة بحضرموت ١٩٢٤-١٩٤٥م، ندوة المقاومة الشعبية بحضرموت، كلية التربية المكلا،٢٥٢٦فبراير١٩٨٩ ص،٩١-١٠١.

(٦٧) فتاة الجزيرة. العدد (٤٥٤)، ١٦يناير ١٩٤٩م.

(٦٨) سلطان ناجي: التاريخ العسكري لليمن، ص ١٥٩.

(٦٩) فتاة الجزيرة: العدد (٥٢٦)، يونيو ١٩٥٠م.

(٧٠) محمود السالمي: المرجع السابق، ص ٣٣٧.

(٧١) وزارة الإعلام والإرشاد الاتحادية: التقرير السنوي للجنوب العربي ١٩٦٤-١٩٦٥م، ص ١٧٦.

(72) Reilly: Aden and the Yemen, p.39

(٧٣) وزارة الإعلام والإرشاد الاتحادية: المرجع السابق، ص ١٧٦.

(٧٤) نفس المرجع: مولد شعب، ص١١٥

(75) Spencer Mawby : op.cit, p87-89.

(٧٦) سلطان ناجي: التاريخ العسكري لليمن، ص ٣٨٧، ص٢٦٧.

(٧٧) نفس المرجع: ص ٣٩٢.

(78) Gillian King: Imperial Outpost – Aden, p. 8.

(79) Joseph Kostiner: The Struggle for South Yemen, Croom helm, London, 1984, p6.

(٨٠) فالكوفا: السياسية الاستعمارية في جنوب اليمن، ترجمة عمر الجاوي، مطابع مؤسسة ١٤ أكتوبر، عدن،١٩٧٨م، ص ٨.

(٨١) مجموعة من المؤلفين الروس: تاريخ الأقطار العربية المعاصر، الجزء الأول، دار التقدم، موسكو، ص٥٩٤.

(٨٢) فالكوفا: المرجع السابق، ص٩.

(83) Gillian King: op.cit, p11.

(84) Spencer Mawby: British Policy in Aden and the Protectorates 1955-67, London, Routledge, 2005, p4.

(85) Gillian King: op.cit, p10.

(86) Ibid, p12.

(87) Ibid: p29.

(٨٨) د. جمال محمود حجر: القوى الكبرى والشرق الأوسط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط١، ١٩٨٩م، ص ١٣٠.

(٨٩) سيد مصطفى سالم: البحر الحمر والجزر اليمنية، دار الميثاق، صنعاء، ط١، ٢٠٠٦، ص ٢١٨.

(٩٠) مجموعة من المؤلف الروس: المرجع السابق، ص ٣٢٢-٣٢٣.

(91) Spencer Mawby: op.cit. p28.

(٩٢) سيد مصطفى سالم: المرجع السابق، ص ٢٠٤.

(93) Spencer Mawby: op.cit : p, 31

(٩٤) محمود السالمي: اتحاد الجنوب العربي، ص ٢٨٤.

(95) Gillian King: Ibid, p33-34.

(٩٦) أنجرامس: المرجع السابق، ص٨٥

(٩٧) د. جمال محمود حجر: المرجع السابق، ص ٢١١.

(٩٨) مجموعة من المؤلفين الروس: المرجع السابق، ص ٢٧٣.

(99) p, 6. Gillian King: Ibid

(١٠٠) جمال محمود حجر: المرجع السابق، ص ١٣٠.

(١٠١) محمد سعيد أحمد: موقع معركة عدن من المخطط الاستعماري الجديد، الطليعة، السنة ٣، العدد ٤، أبريل ١٩٦٧م ص١٩.

(١٠٢) صلاح العقاد: جزيرة العرب في العصر الحديث، المطبعة الفنية الحديثة، ١٩٦٩م، ص١١٩.

(103) Scott Smitson: British Nation-building in Aden, Naval Postgraduate School, Washington, 2010, p5.

(104) Trevelyan: The Middle East in Revolution, Macmillan, London, 1970, P.210.